المملكة المغربية وزارة العدل محكمة الاستئناف ب النيابة العامة

رقم الملف

من الوكيل العام (وكيل الملك) لدى محكمة الاستئناف (المحكمة الابيدائية) ب

الی

السلطات القضائية صاحبة الاختصاص ب

الموضوع: شكاية رسمية في مواجهة المرجع: الأمر الدولي بإلقاء القبض الصادر عن

تهدي السلطات القضائية بالمغرب لنظيرتها ب أسمى التحيات.

بناء على مقتضيات اتفاقية التعاون القضائي بين المملكة المغربية و

بناء على مقتضيات المادة 748 من قانون المسطرة الجنائية.

حیث انه توجد دلائل قویة علی کون المسمی ارتکب جرائم

و حيث إن المعني بالأمر تعذر الاستماع إليه لعدم العثور عليه.

و حيث أن المسمى مواطن أجنبي ()

و حيث أن السلطات المغربية تتقدم بشكاية رسمية في مواجهة

و حيث أن الأفعال المنسوبة للمعني بالأمر توضحها وقائع القضية كما يلى:

وقائع القضية

يتضمن ملخصا لوقائع القضية و الأفعال المنسوبة للشخص موضوع الشكاية الرسمية

التكييف القانوني للأفعال موضوع الشكاية الرسمية

حيث أن الأفعال المنسوبة للمسمى تشكل من الناحية القانونية جرائم الأفعال المنصوص عليها و على عقوبتها في الفصول التالية:

النصوص القانونية المطبقة

حيث أن الأفعال المنسوبة للمسمى تنطبق عليها الفصول القانونية التالية:

_

الذي يوجد خارج

حيث تعذر الاستماع للمسمى التراب المغربي ...

حيث أنه تم استصدار مذكرة بحث على الصعيد الدولي في مواجهة المعني بالأمر.

حيث انه و تطبيقا لمقتضيات المادة 748 من قانون المسطرة الجنائية يمكن للسلطات المغربية في حالة لجوء مرتكب الجريمة إلى وطنه أن يقوم بإبلاغ دولته بما ارتكبه من أفعال للحصول على متابعته طبقا لتشريع الدولة المطلوبة.

و حيث أن الأفعال المنسوبة للمعني بالأمر لم يمضي عليها أمد النقادم الزجري.

من اجل ذلك

فان السلطات القضائية المغربية تبلغ السلطات القضائية المختصة في بالوقائع المنسوبة للمسمى أجنبي الجنسية من والدته مزداد رقم بطاقة تعريفه الحامل لجواز السفر عدد يقطن ب

كما تلتمس السلطات القضائية المغربية من نظيرتها في متابعة المسمى من اجل ما هو مسطر في حقه أعلاه مع اتخاذ كافة الإجراءات القانونية المترتبة على ذلك و موافاتنا بالإجراءات التي ستتخذها سلطاتكم القضائية في هذا الصدد

و تبقى السلطات المغربية رهن إشارتكم لمدكم بالمعلومات التي يمكن أن تساعد في القضية.

و إذ تنتهز السلطات القضائية المغربية هذه المناسبة لتعبر عن امتنانها للسلطات القضائية في على التعاون المستمر الذي يجمع بين البلدين.

توقيع السلطة القضائية المبلغة